حدود الدولة الوطنية في عالم معولم
"بين الثابت والمتغير"
The borders of the national state in a globalized world
"Between constant and variable"

د. حمزاوي جويدة[1]
جامعة سطيف 2
Hamzaoui.djaouida@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/11/20 القبول 2021/04/19 النشر على الخط 2022/01/15
Received 20/11/2020 Accepted 19/04/2021 Published online 15/01/2022

ملخص:

دفعت التحولات الحديثة التي صاحبت العولمة إلى إحداث تغييرات في الكثير من المفاهيم، باعتبارها تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي، كما قلصت من سيادتها وحرية تصرفها في شؤونها الخارجية، وهو ما يتنافى مع مفاهيم الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بسياستها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني بعيدا عن التدخلات الخارجية. هذه المفاهيم التي ترتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرض لمختلف التحولات التي ترافقت مع ظاهرة العولمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بغرض الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تأثر كل من الشأن الداخلي والخارجي للدولة الوطنية بالتجليات العميقة والمكثفة لظاهرة العولمة في عالم ما بعد الحرب الباردة؟

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ المجال الوطني والمحلي؛ المجال الخارجي؛ الدولة القومية؛ السيادة.

Abstract:

Recent transformations of globalization have led to changes in many concepts, including the shrinking of the world, the abolition of geographical boundaries, linking economies, cultures, societies and individuals with ties that transcend States and beyond their traditional control over their national and local spheres, and have diminished their sovereignty and freedom of conduct in their foreign affairs. With the nation-state, which is careful not to compromise its policy within its geographical and national sphere away from external interference, this linkage is most closely linked to the concept of sovereignty and the exercise of the powers and powers of the state over its people and territory. Natural resources.

Keywords: globalization; national and local sphere; external sphere; nation-state; sovereignty.

[1]– المؤلّف المرسل: حمزاوي جويدة البريد الإلكتروني: **hamzaoui.djaouida@gmail.com**

1. مقدمة:

إنّ التغير السريع في العالم هو ميزة هذا العصر، فالتفاعل بين المجتمعات يتزايد على المستويين الداخلي والخارجي، حيث يكتسب العامل الخارجي تأثيرا كبيرا على الوضع الداخلي، ما جعل الدولة تواجه ضغوطاً كبيرة أكثر من أي وقت مضى من قبل الفواعل الدوليين الجدد، مثل القوى الاقتصادية العالية والإقليمية التي تعد المحرك الرئيسي للعولمة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية (أو ما يصطلح عليها بالفواعل فوق الوطنية)، والتي أخذ دورها يتعاظم هي الأخرى على المستوى العالمي، كما لم تعد الدول الفاعلة في النظام الدولي في منأى عن التطورات التي تحدث في غيرها من الدول.

وفي المستوى التحتي، نجد كلا من الأفراد والشعوب والمجتمع المدني المحلي خاصة الأقليات والجماعات الإثنية التي كثرت مطالبها سيما ما تعلق منها بمختلف الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. هذا فضلا عن ظهور أنماط ومسارات جديدة للتكامل والاندماج والاعتماد والشراكة الاقليمية والعالمية ساهمت في تقييد حرية الدولة وتصرفاتها الخارجية والداخلية مقابل ما تستفيد منه كل دولة في هذه الأنساق من مزايا وامتيازات. كما أدت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدولة وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية والاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية ومشكلات البيئة والتجارة العالمية بالأسهم والسندات، فالرهان كبير بحيث لا يمكن احتجاز أي من هذه الظاهر في نطاق مجال أرضي محدود تسعى دولة ما إلى ممارسة سلطة قانونية حصرية فوقه، كما لا يمكن إيقاف عمليات إرسال المعلومات الحاسوبية وآثار الأخطار وتسرب المواد النووية المشعة والاتصالات الهاتفية عند نقاط التفتيش الحدودية، وقد شبت وسائل الاعلام العالمية عن طوق هيمنة الدولة على اللغة المستعملة واتجاهات التربية.

سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرض لمختلف التحولات التي ترافقت مع ظاهرة العولمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بغرض الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تأثّر كل من الشأن الداخلي والخارجي للدولة الوطنية بالتجليات العميقة لظاهرة العولمة في عالم ما بعد الحرب الباردة؟ .

2. داخل حدود الدولة: "الشأن الداخلي تحت المجهر"

لقد ارتكز التنظيم الدولي منذ القرون القديمة على النظر إلى مجموعة الدول باعتبار أنّ كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عن غيرها من الدول الأخرى، واقتصرت العلاقات الدولية في بدايتها الأولى على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي، هما: الدبلوماسية (التفاوض السلمي)، والاستراتيجية (الحرب)، وفي ظل النظر إلى الدول كوحدات سياسية مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض، واقتصار التفاعل فيما بينها على نطاقات صغيرة. لهذا، كان من الأحسن الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدولة وما بين هو خارجي، غير أنه بمرور الزمن أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا، وذلك بسبب ضغط التفاعل المتزايد بين الدول على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون تحقيق التفاعلات الدولية، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط "Linkage politics"، بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع الداخلية المحلية أو العكس[1].

[1] - جمال منصر، "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة"، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الموسم الجامعي 2010- 2011)، ص 50.

انطلاقا من هذا الوضع فإنه يصعب الفصل حاليا بين كل من المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، نظرا لعلاقة التأثير والتأثر التي تربط بين هذين الصنفين من المتغيرات، رغم ذلك فإنه بإمكان إبراز المتغيرات الأكثر ارتباطا بالوضع الداخلي للدولة فيما يلي:

أولا /– تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة:

لقد ظل مبدأ السيادة "Sovereignty"[1] منذ أن نبه إليه المفكر "جون بودان" (Jean Bodin) سنة 1576 يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية. وعلى الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور إلا أنه ظل عبر العصور كفكرة قانونية مجردة ولفترة طويلة محاطا بهالة من القدسية منزَّهاً من أي انتقاص أو تشكيك، غير أن مفهوم السيادة قد بدأ يسومه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين2، ما دفع بعض المفكرين إلى القول بنهاية النظام الدولي الحديث الذي تعتبره الدولة الوطنية وسيادتها بمفهومها التقليدي المعروف بؤرته ومحور تركيزه. ويعتبر المفكر الياباني "كينيشي أوهمي" (Kenichi Ohmae) في كتابيه المشهورين: "نهاية الدولة القومية" و"عالم بلا حدود" من أبرز رواد هذا الاتجاه، يسانده في ذلك المفكر ريشارد أوبرن (Richard O'Brien) في كتابه "نهاية الجغرافيا"، والباحثة "سيسان سترانج" (Susan Strange) ، وكذا المفكر "أندور ماسي" (Andrew Massey) صاحب عبارة "سوقنة الدولة – The Marketization of States"[3].

وقد جرى التأكيد على تآكل نفوذ الدولة الوطنية وتراجع سيادتها من قبل العديد من المفكرين البارزين مثل: صامويل هنتنجتون (Samuel Huntington)، الذي يرى أن الحضارة تحل الآن محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية، في حين يعتقد فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، وبنجامين باربر (Benjamin Barber)أنّ القوة الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين مما سيجعل الدولة شيئا زائدا لا ضرورة له، في حين يتجه المفكر روبرت كابلان (Robert Kaplan) اتجاها آخر أكثر راديكالية، وذلك بقوله: "إن التغيرات الديموغرافية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة الوطنية وبداية الفوضى الشاملة "4، وتبدو بذلك ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له، أو تحديد مضمون معاصر يكون أكثر واقعية وأكثر تناسبا مع السياق التاريخي المعاصر5.

كما تجدر الإشارة هنا إلى بعض آراء الكتاب الداعين إلى صورة جديدة للسيادة، مثل السيادة الجزئية "Partial" أو المقيدة "Limited" أو المشتركة "Shared"، في المقابل هناك من يرفض فكرة إعادة تعريف مفهوم السيادة أو تحديد مضمون معاصر له،

---

[1] - ينحدر لفظ السيادة "Sovereignty" من الجذر اللاتيني "Superanus" الذي يعني "أعلى" و" أسمى"، وقد كان هذا المفهوم في بدايات استعماله يحمل معنى تيولوجيا، إذ يشير إلى السلطة الإلهية، فالله هو المالك المطلق للسلطة، ولذلك فقد جعله رجال الدين المسيحيون في شخص البابا باعتباره نائباً لله في الأرض والمفسر الوحيد للقانون الإلهي لتولي السلطة الكاملة ولممارسة دور المشرع الأعلى. غير أنه بعد تصدع وحدة أوروبا المسيحية نتيجة الأحداث التي شهدتها عصور النهضة تحت تأثير حركة الإصلاح الديني، ظهر مفهوم جديد للسيادة، إذ أصبح المفهوم يعبّر مع مرور الوقت عن الجهاز الذي يملك السلطة العليا، وفي هذا السياق الجديد أصبح للسيادة معنى آخر هو "السلطة على إقليم معين". لمزيد من المعلومات في الفكرة أنظر إلى: دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة: سليم الصويص، ومراجعة سليم بسيوس، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981)، ص 158.

[2] - Elie Cohen, La Tentation hexagonale : la souveraineté à l'épreuve de la Mondialisation. (Paris: FAYARD, 1996), p. 325.

[3] – مازن غرايبة، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، (ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي بعنوان: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والاعلام، 2004)، ص 19.

[4] – دانيال دريزنر، "يا عولميي العالم ...إتحدوا"، ترجمة: عبد السلام رضوان، مجلة الثقافة العالمية، العدد 85، نوفمبر 1997، ص 40.

[5] – ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة و الأبعاد، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص 46.

ويرى أنه من الأفضل الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والانتقال إلى ما يسمى بمفهوم "الحكم في مرحلة ما بعد السيادة Post Sovereignty governance". ففي ظل العولمة وآلياتها ومؤسساتها لم تعد السلطة السياسية مطلقة اليد أو صاحبة السلطة المطلقة في ممارسة بعض مظاهر السيادة التقليدية كفرض الضرائب مثلا وتحديد سعر الضريبة الجمركية، كما لم تعد مطلقة اليد في استخدام العنف والقوة القهرية في مواجهة مواطنيها.

وقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانيات التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفي هذا الإطار توسعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيودا على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع أو لا تستطيع فعله حتى في القضايا شديدة الحساسية، كعلاقة الدولة مع مواطنيها في مجال الحريات وحقوق الانسان والمرأة وعمالة الأطفال والبيئة وغيرها، كما ظهر في النظام الدولي فاعلون دوليون في تلك القضايا والتي كانت إلى عهدٍ قريب من اختصاص الدولة ولا ينازعها فيها أحد1.

كما أصبح كل فاعل محلي اليوم فاعلا دوليا محتملا، في حين لم يكن النظام الماضي ليسمح بالوصول إلى المسرح العالمي إلا بواسطة الدولة إجباريا، والآن تم الاستغناء عن هذه الوساطة إلى حدٍ كبير، ونتيجة لذلك فُقدت التبعية التراتبية والسيادية شموخها، وأصبح لكل من عمدة مدينة كبيرة أو متوسطة نوعا ما، ولرئيس منطقة، ورئيس مشروع نشيط إلى حدٍ ما، أو مسؤول غرفة تجارية إقليمية سياسة خارجية خاصة بهم، وأصبحوا يحيطون أنفسهم بخبراء دوليين يستقبلون أو ينتقلون وبخاصة يسعون بحماس نحو سياسة اندماج تتعدى الحدود وتوجد في مناطق ذات أبعاد متقلبة ومتغيرة. هكذا أصبح المحلي بؤرة دائمة لإعادة تشكيل جغرافي، بينما كان فيما مضى نقطة راسخة خاضعة للسيادة2.

كل هذه المتغيرات تفرض بالضرورة إحداث تغيير جذري في بنية الدولة الوطنية للتحول إلى مفهوم "الدولة الشبكية"3، الآن الشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية هي التي أصبحت تحدد الواقع القائم في العالم، ومن ثم فعلى الدول أن تحاول التكييف مع هذا الواقع الجديد من خلال إعادة الهيكلة الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإداريا4.

وتبرز نقطة الاختلاف الرئيسية بين الدولة الوطنية والدولة الشبكية التي هي حيز التشكل، أنّ الأولى ترتبط بإطار إقليمي محدد تمارس فيه نشاطاتها، في حين أن الثانية لا تقوم على إطار إقليمي محدد، لأن العولمة أدت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول والأسواق (أو القطاع الخاص بالأحرى) والمجتمع المدني، ومنه وجدت الدول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأمنية، وذلك من خلال رجال الأعمال والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها5.

---

[1] – مازن غرايبة، مرجع سابق، ص 15.

[2] – بيرتران بادي، عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة : لطيف فرج، القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 168.

[3] - Jurgen Habermas, Après l'Etat-nation, Une nouvelle constellation politique, Trad, Rainer Rochlitz. (Paris: Edite Fayard, 2000), p.132.

[4] - Ibid.,p.129.

[5] - جمال منصر، مرجع سابق، ص 50.

الشكل رقم 01: الدولة في عالم معولم

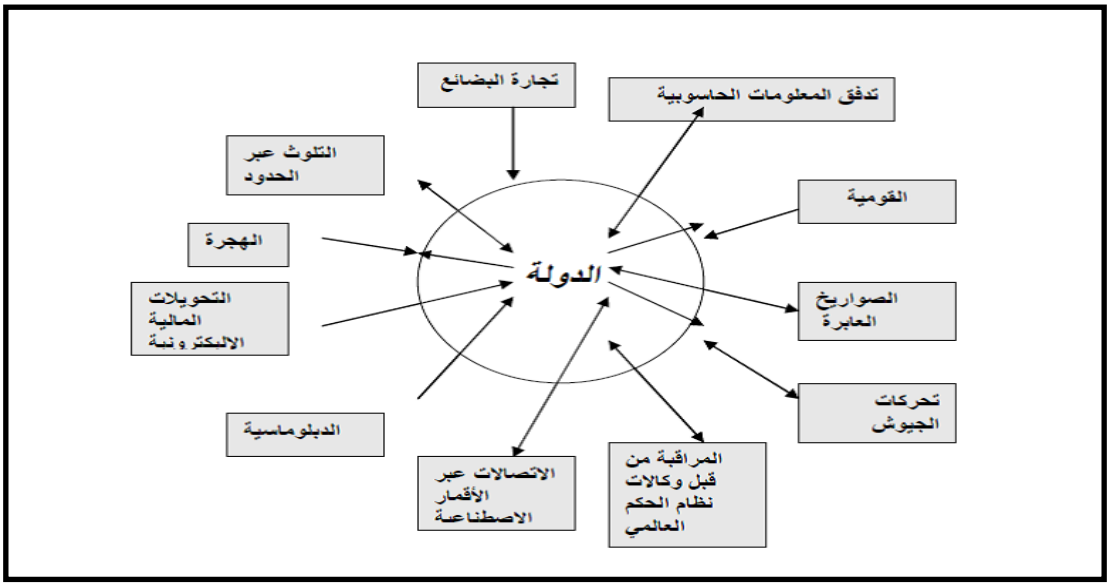

المصدر: جون بيليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 44.

ثانيا /– تراجع قدرة الحكومات الوطنية في توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها:

امتازت العولمة في بعدها الاقتصادي بالتحول إلى الأخذ بنظام اقتصاديات السوق وتخفيف قبضة الحكومات على النشاط الاقتصادي، والحد من التدخل الحكومي في تنظيم أو تقييد المعاملات الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية. فالدولة الوطنية كانت تسعى على الصعيد الخارجي إلى فرض نظام التمايز وتدويل الاقتصاد، حيث كان التدويل يعني فتح الأسواق الوطنية فقط مع الحفاظ على الهوية، كما كانت المبادلات التجارية تتم على أساس الحماية والتعريفة الجمركية وقيود الصرف الأجنبي بالإضافة إلى حواجز أخرى، مما أعطى الدولة سلطة كبيرة في توجيه الأنشطة الاقتصادية والسيطرة عليها خصوصا بعد الكساد الكبير الذي حصل سنة 1929، والذي مهد السبيل لتدخل الدولة الوطنية في النشاط الاقتصادي، ودفع لأن يكون لها دور فعال في المجال الاجتماعي، وهو ما يبرز في تجربة التدخل الحكومي في كثير من الدول الأوروبية، وكان الكساد الكبير هو الأرضية التي أفرزت النظرية العامة للمفكر الاقتصادي "جون كينز" (John Maynard Keynes)، التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي باعتبارها العامل الموازن أو التعويضي لتقلبات هذا النشاط، وأصبحت الوصفة الكينزية هي الأساس الذي بُنيت عليه السياسات الاقتصادية في دول الغرب الرأسمالي، وقد استمرت مرحلة التدخل من جانب الدولة حتى سبعينيات القرن الماضي1.

لكن هذه المرحلة سرعان ما تراجعت نسبيا تحت وطأة الأزمات المستعصية كالزيادة في معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي عانت منها الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الدول الأوروبية، فصعد على إثر ذلك التيار الداعي إلى تقليص مساحة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى الحد الأدنى والضروري، وأعاد أنصار هذا التيار إحياء فكرة "اليد الخفية" التي تحقق بشكل تلقائي التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة –كما قال "**آدم سميث**" (Adam Smith) –، ونادوا بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أبعد مدى.

بناءً على ذلك، دأب كثير من الباحثين والمفكرين على التأكيد على أنّ عصر العولمة الوطنية قد انتهى، وأنّ التحكم على المستوى الوطني لم يعد فعّالا خاصة في مواجهة العمليات الاقتصادية والاجتماعية المعولمة[2]. فالعولمة تضغط على الدولة لفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر تضعف فيه قدرة السلطة الوطنية على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود، وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال التي أصبحت تتمتع بحرية الحركة على المستوى العالمي، وهو ما هيأ للسيطرة الأجنبية على المقدرات الاقتصادية للعديد من الدول وجعلها تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات. كما أدت عمليات أو سياسيات الخوصصة إلى إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية، فبعد تصفية القطاع العام لم تعد الحكومات قادرة على التأثير في حجم الطلب أو مستويات الأسعار أو حجم العمالة، ومن ثم فقدت سلطتها وسيطرتها على ملايين العمال والموظفين الذين كانوا يعملون لديها ويدينون لها بالولاء[3].

ومنه، يتضح أنّ العولمة قد هيأت لإضعاف الدولة اقتصاديا، حيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسيات وضغوط العولمة. رغم هذا فإنه يجدر بنا أن نشير إلى كون مؤسسات العولمة لا تفكر في تحمل ما يحدث من تحولات وتطورات خارج نطاق مشروعيتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها، حتى أن قادة هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدول إذا حدثت أي ضائقة اقتصادية أو صعوبة في ممارستها لأنشطتها، بالإضافة إلى مطالبتها بتقديم البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال الاقتصادية بأقل تكلفة.[4]

ثالثا /– التركيز على الهوية وتراجع الولاء الوطني:

إنه من اللافت للانتباه أنه في ظل الاتجاه نحو العولمة يتم في نفس الوقت الاتجاه الشديد نحو تحديد الهوية والشخصية، فبينما نجد حياة الفرد تتحول إلى العالمية نجد الفرد ذاته يسعى جاهدا لتعريف هويته وشخصيته بطريقة أكثر صرامة من ذي قبل، وغالبا ما يعتمد هذا التعريف على العنصر المحلي مثل العرقية والإثنية.

---

[1] – حسن محمد سلامة، "الدولة القومية في الخبرة الغربية: النشأة والتطور"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 03، صيف 2001، ص 60.

[2] – عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، (الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 2001)، ص 32.

[3] – جمال منصر، مرجع سابق، ص 53.

[4] - مازن غرايبة، مرجع سابق، ص 18.

وتشير الملاحظة إلى أن العلاقات الدولية تشهد منذ نهاية عقد ثمانييات ومطلع تسعينيات القرن الماضي إحياءً قويا للنزعات العرقية أو القبلية أو الطائفية في العديد من الدول أدت إلى تمزيق بعضها، والتي أصبحت تهديدا مباشرا للشكل السياسي الاندماجي للدولة الوطنية القائمة[1]، كما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، مما أوجد دولا جديدة يقارب عددها العشرين دولة[2]، والأكيد أنّ هذه الدول الجديدة جاءت لتعلن عن هويتها[3]، والأبعد من ذلك نجد جماعات محلية متناهية الصغر على الرغم من أنها لم تواجه أي عملية للتفرقة تطالب بما يعرف بـ "الاستقلال الثقافي"، مثل الصربيين الذين يعيشون في غابات شمال برلين والبالغ عددهم حوالي مئة وخمسين ألف، وهم آخر من تبقّى من القبائل السلافية التي استوطنت شمال ألمانيا قبل أكثر من ألف عام[4]، ما جعل المفكر "جان ماري غيهينو" (Jean-marie Guehenno) يصفها بـ"لبننة العالم Libanisation du monde"، أي جعل العالم ينقسم إلى وحدات فئوية متعددة قائمة على الدين، العرق واللغة...الخ[5]. هذا ما يجعلنا نحن أيضا نسميها بيقظة الهويات الخصوصية، والتي تعني كل الحركات المطالبة سواءً كان سياسي، أو اقتصاديا أو ثقافيا لمختلف الجماعات الإنسانية، وسواءً كانت صغيرة أو كبيرة، التي تصارع من أجل الاعتراف بها وضمان استقلالها ضد أي كيان سياسي مسيطر[6].

إذ يفرض واقع التمزق نفسه على العديد من الدول والأقاليم في العالم، ما جعل المختصين في دراسة الأقليات والنزعة العرقية[7] في كل من أوروبا وأمريكا يطرحون مجموعة من الأسئلة في هذا الموضوع، على نحو: هل ستنجو كندا من التمزق والانقسام خلال هذا القرن؟ أم أنها ستنقسم إلى قسمين: كندا الناطقة باللغة الإنجليزية، وكندا الناطقة باللغة الفرنسية؟، هل ستبقى الهند متوحدة سياسيا؟، وهل ستظل "كورسيكا Corsica" و"بريتاني Brittany" داخل جمهورية فرنسا؟، وهل ستظل المكسيك متوحدة أم

---

[1] - Jean Pierre Warnier, **La mondialisation de la culture**, (Alger: édition CASBAH, 1999) , p.102.

[2] - جمال منصر، مرجع سابق، ص 53.

[3] - مقتدر خان، "**التحولات العالمية: من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات**"، [تاريخ دخول الموقع: 2017/01/27] :
http://www.islamonline.net/iol-arabic//dowalia/qpolitice-April-2000/qpoliicl4.asp

[4] – بيتر دراكر، مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجمة: صلاح بن معاذ معيوف، (الرياض، معهد الادارة العامة)، ص 262.

5 – لبننة العالم هو عنوان الفصل الثالث من كتاب جون ماري غيهينو "نهاية الديمقراطية".
Jean-marie Guehenno, La fin de la démocratie, (Paris: Edit Flammarion,1999).

[6] – عبد العزيز ركح، مرجع سابق، ص 122.

[7] - تعتبر "العرقية والإثنية" من أهم المواضيع التي حظيت بالدراسة والاهتمام من طرف منظري العلاقات الدولية والمختصين في تحليل الخلافات والنزاعات الدولية، وازداد الاهتمام بها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، حيث شاهدنا انتعاشا وانبعاثا للحركات العرقية، والدليل على ذلك هو ظهور دولة جديدة على أسس عرقية مثل التشيك، أوكرانيا ومقدونيا وغيرها. بالإضافة إلى هذا أن لمفهوم العرقية "ethnicity" حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، على الرغم من استعماله في علم دراسة البشر، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. والدليل على هذا أنه لم يظهر في المنجد الإنجليزي المعروف أوكسفورد "oxford dicitionnary" إلا في سنة 1972 م. أما كلمة عرق "ethnic" فهي قديمة جدا و مشتقة من الاغريقية "ethnos" التي بدورها مشتقة من "ethnickos"، والتي تعني في الأصل ملحد، وحسب إركسون (Erikson) فالمصطلح استعمل بهذا المعنى في اللغة الإنجليزية في منتصف القران 14 م حتى منتصف القرن 19 م، أين بدأ في استعماله تدريجيا للإشارة إلى خصائص السلالة العرقية، واستخدم المصطلح في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى الشعوب غير المنحدرة من أصل إنجليزي مثل اليهود والايطاليين والايرلنديين. أما مصطلح "عرقية" "ethnicity" مشتق من الكلمة الاغريقية "ethnos"، والتي تعني أناس أو قوم، وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها. لمزيد من المعلومات في الموضوع أنظر إلى : رابح مرابط، "الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة، العدد 01 ، سنة 2009، ص 131-132.

سينفصل الجنوب الذي يقطنه الهنود الحمر عن الشمال الذي يقطنه المنحدرون من أصول إسبانية؟، هل سيبقى العراق وليبيا وسوريا موحدين؟، والقائمة في هذا الموضوع طويلة قد لا تنتهي[1].

وهناك العديد من النماذج التي توضح عودة المجموعات إلى هويتها الثقافية ورموزها الأصلية، ومن ذلك نذكر: تظاهر حوالي 1000 مواطن من سراييفو عام 1994 م وهم يلوّحون بعلمي السعودية وتركيا بدلا من أعلام الأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي (NATO)، والمثال الآخر هو تظاهر 70 ألف مواطن من لوس أنجلس وهم يحملون الأعلام المكسيكية، ضد قرار أمريكي يحرم المهاجرين غير الشرعيين من ميزات تمنحها الدولة، وفي تظاهرتهم هذه لم يحملوا العلم الأمريكي على الرغم من أنهم أمريكيو الجنسية مكسيكيو الأصل[2]. وإذا حاولنا تفسير هذه الظاهرة على المستوى الدولي اتضح لنا أن الضخامة لم تعد لها أية ميزة، وبالتالي حدث تراجع عنها لصالح الولاء الإثني والعرقي والقبلي، ففي عصر الحرب الذرية والإرهاب بمختلف أشكاله لم تعد الدول – حتى الكبرى منها – قادرة على حماية مواطنيها[3]. ضف إلى ذلك، أنه سواءً كان الحجم كبيرا أم صغيرا، فالكل الآن متساوون في وصولهم وصولهم إلى المال والمعلومات وبالشروط نفسها، إذ بإمكان أية دولة صغيرة الانضمام إلى تجمع إقليمي اقتصادي وبذلك تحقق الاستقلال الثقافي والسياسي والتكامل الاقتصادي، ومن دون ريب أنه ليس مصادفة أن لوكسمبورغ الصغيرة من أكثر المتحمسين للاتحاد الأوروبي[4].

في المقابل يعتقد يورغن هابرماس* (Jürgen Habermas) أنّ هناك مظاهر أخرى للانقسام تسببها العولمة، ففي المجتمعات المتطورة نشهد ارتفاعا في ردود فعل المركزية العرقية "L'ethnocentrisme" للشعوب الأصلية في هذه الدول، ضد كل ما هو مخالف لها في الدين، اللون، اللغة...إلخ، ولكن أيضا ضد الجماعات المهمشة مثل المعوقين والنساء وغيرهم، دون أن ننسى تفسخ روابط التضامن التي تنتج جرّاء إعادة التوزيع غير المتكافئة للخيرات، والتي من شأنها أيضا إحداث انقسام سياسي، مثلما هو ملاحظ في إيطاليا مثلاً، أين تطالب الرابطة الشمالية بالانفصال عن الجنوب، أو في ألمانيا أين يطالب البعض بإعادة النظر في نظام التوزيع الضريبي لمختلف المقاطعات على غرار ما يدعو إليه الحزب الليبرالي الألماني (FDP) من إلغاء للضريبة المسماة بضريبة التضامن[5]. وتفسر هذه التعددية الثقافية والعرقية بالاختلاف الحاصل في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وبهذا المعنى فهي تشير إلى تطور اجتماعي متنامي لمظاهر الاختلاف الثقافي في المجتمع الواحد. ومنه يمكننا تحديد ثلاث أنماط كبرى للتعددية الثقافية مستندين في ذلك إلى التقسيم الذي وضعه المتخصص الإنجليزي في قضايا التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي "بهيكو باراخ" [6] (Bhikhu Parekh)، هي على التوالي:

---

[1] – جمال منصر، مرجع سابق، ص 54.

[2] – عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، جانفي 2002، ص59

[3] - جمال منصر، مرجع سابق، ص 54.

[4] – بيترا داركر، مرجع سابق، ص ص 264-265.

*-يورغن هابرماس فيلسوف ألماني الجنسية، يعتبر من أبرز أعلام الفلسفة الأوروبية في عصرنا هذا.

[5] - Jürgen Habermas, **Apres l'Etat-nation. Une nouvelle constellation politique**, Trad, Rainer Rochlitz, (Paris: Edit Fayard.**2000), p.65.**

[6] - عبد العزيز ركح، مرجع سابق، ص ص 124- 125.

– "تعددية الثقافات الصغيرة Les sous cultures": ونعني بها تنوع أشكال الحياة التي تتمظهر في الديمقراطيات الحديثة جرّاء التحرر الأخلاقي المتنامي وبروز النزاعات الفردانية "Individualisme" على مستوى السلوك الفردي.

– تعددية الآفاق: تنجم عن إعادة النظر في المعايير السائدة في نظام ثقافي معين، ونلاحظ تجلياته عندما ترفض الحركات النسوية مظاهر الهيمنة الأبوية في المجتمعات الأبوية، أو عندما يرفض المتطرفون المسارات السياسية لعلمنة الدولة الحديثة، فهؤلاء وأولئك لا يشكلون في الحقيقة ثقافة مشتركة بالمعنى التقليدي للمصطلح، ولكنهم يشتركون في رفضهم للأسس التي تقوم عليها الثقافة السائدة.

– تعددية الجماعات: يشير هذا النمط الأخير إلى الجماعات الناتجة عن الهجرة، أو إلى الجماعات المتشتتة "les communautés diasporiques" المنتشرة عبر العالم مثل اليهود والغجر...إلخ، وكذا إلى الشعوب المحلية "les populations indigènes" مثل الهنود الحمر وسكان أستراليا الأصليين ...إلخ، ويركز علماء الاجتماع على تعدد معايير الانتماء العرقي المحددة للانتماء، والتي يذكرون من بين أهمها الدين، اللغة، والتقاليد[1].

يشير تقسيم "باراخ" إلى أنّ التعددية الثقافية للمجتمعات الحديثة تؤدي إلى تحولات بنيوية وإلى تطورٍ للحس الجماعي، ذلك أنّ تحرر أشكال الحياة يؤدي بالنتيجة إلى تكاثر الثقافات الصغيرة بالنسبة للنمط الأول، وإعادة النظر في المعايير السائدة بالنسبة للنمط الثاني، وإذا كان النمط الثالث ليس بالحديث، على اعتبار أن الحدود العرقية كانت دائما عابرة للجماعات الإنسانية، فإنه يأخذ في ظل العولمة مظهرا جديدا رغم ذلك، من حيث أن وعي الجماعات المعاصرة بطابعها المتعدد يجعل من التعددية الثقافية تنتقل من وضعها كواقع اجتماعي طبيعي لتأخذ شكل المشروع السياسي المقصود، الذي يتطلع إلى التمييز ويطالب بالاستقلالية الجزئية أو الكلية*.

إذا جزمنا بأن الشرح السالف الذكر صحيح في بعض جوانبه، فإن الهدف الأساسي من هذه النزعة ليس سياسيا ولا اقتصاديا، بل إنه تأكيد على الوجود، وبالتالي التعبير عن ثنائية أعمق من ثنائية الهوية والعولمة أو المحلي والكوني هي ثنائية "الأنا والآخر"، وعادة ما يكون الأنا هو الذي يدافع عن الهوية الثقافية والخصوصية والمحلية في مواجهة الآخر الذي يتحد مع العولمة، فالعلاقة بين الطرفين ليست مجرد موضوع لبحث علمي بل هي أزمة وجودية تاريخية[2].

وهكذا يبدو أنّ العودة إلى التركيز على الانتماء العرقي أو الديني أو القبلي الضيق يعدّ من الإفرازات الخطيرة للعولمة، لما لها من أثار سلبية على التكامل السياسي للكثير من المجتمعات، إذ أنها تؤدي إلى إضعاف عاطفة الوطنية، أو الشعور الوطني كأساس لبناء

[1] - Bhikhu Parekh, **"Political theory and the multicultural society, Radical Philosophy"**, no. 95, May-June 1999, pp. 27-32.

* غير أن ارتباط ظاهرة التجزؤ الثقافي هذه بالعولمة يطرح تناقضا ظاهرا، فمن جهة ينزع المشروع العولمي باعتباره ذو توجه كوني نحو الوحدة والتماثل بين جميع شعوب العالم في أشكال الحياة المختلفة، وهو أكثر المظاهر التي يخشاها مناهضو العولمة، ومن جهة أخرى يثير هذا المشروع رد فعل حاد من جانب الشعوب والثقافات وحتى الأفراد في مختلف أنحاء العالم ضد هذه الوحدة والدفاع عن ما يسمى بالهويات والخصوصيات وذلك على كل المستويات القارية، الوطنية، الجهوية والمحلية.

[2] – حسن حنيفي، "الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية : الإشكال النظري"، [تاريخ دخول الموقع: 2017/01/29] :
http://www.awu-dam.org/politic/05-04/lkr4-5-016.htm

ونهضة الدول، لحساب مفاهيم تحتية (تحت وطنية) كالطائفية أو القبلية، ويتجلى ذلك في العديد من المظاهر من بينها الاستهانة بالدولة الوطنية وبرموزها ومؤسساتها وإهمال التاريخ الوطني[1].

مما انعكس بطريقة مباشرة على ضعف الولاء الوطني وعلى تماسك المجتمعات ونهضتها، تمثل ذلك في انحصار الرغبة الشعبية في المشاركة السياسية وفي عمليات صنع القرار السياسي، وما يترتب عليه من سلبية ولامبالاة سياسية، وقد يصل الأمر إلى مستويات الصراع المسلح العنيف، والتي ربما يصاحبها عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية وغيرها من الخروقات الكبيرة لحقوق الإنسان، مثل ما هو حاصل مع مسلمي بورما حاليا، مما أفضى إلى اشتعال العديد من الحروب الأهلية، وإلى تفاقم الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية والإنسانية الأخرى التي تعاني منها مختلف الدول.

3. خارج حدود الدولة: "عالم القرية الصغيرة"

لقد أصبح التغيير السمة الأساسية للحياة الدولية المعاصرة، وبات تدخله في شتى المجالات كبيرا، فهو يتدخل في الأنظمة والهياكل وحتى العمليات، ويتدخل على جميع المستويات: الفردي، الاجتماعي، الوطني والعالمي.

إذ لا يمكننا بالطبع أن نضع كل التغيرات التي تحدث في خانة واحدة، فمنها البسيطة ومنها الجذرية، فإذا تحدثنا عن التغيرات البسيطة فيمكننا أن نشير مثلا إلى مجال الدبلوماسية والتجارة، أما إذا تحدثنا عن التغيرات الجذرية فسنشير فورا إلى التطورات التي تحدث على الصعيدين: النظامي "Systemic" والهيكلي "Structural"، والتي تعكس التحولات في الأنظمة وفي طبيعة الدول نفسها. ونظرا لأهمية هذه التغيرات فسنشير إلى أكثرها تأثيرا وبروزا ضمن ما يلي:

أولا /– التحولات النظامية والهيكلية في النظام الدولي:

1– نظام أًحادي القطبية "Unipolar system": لا شك أنّ التحول من النظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية يعد تحولا نظاميا مهما في العلاقات الدولية، لذلك يجدر بنا أن نقف عنده نظرا لما أفرزه هذا التحول من نتائج على جميع الأصعدة والمستويات. فقد شهد النظام الدولي تغيرات جوهرية في أعقاب سقوط نظم الحكم الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا وتفكك "حلف وارسو"، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991. وقد وصف الكثيرون تلك التغيرات بأنها نهاية نظام الثنائية القطبية الذي نشأ إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتبار أن أحد قطبي النظام قد إنهار، ويسود الاعتقاد بأن ما حدث يمثل نهاية نظام وبداية نظام جديد، وقد بُني هذا الاعتقاد على دلائل أهمها انهيار الكتلة السوفياتية، سقوط الشيوعية كقوة سياسية ذات وزن عالمي، وتغير العلاقات بين القوى العظمى نتيجة انتهاء الصراع الدولي الذي كان محتدما منذ سنة 1945.

على الرغم من الإجماع على انتهاء النظام الدولي الذي تشكلت ملامحه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد ركز الاختلاف على توصيف ماهية النظام الدولي الجديد، فبينما ذهب البعض إلى للقول بأن النظام الدولي قد أصبح أحادي القطبية، ذهب البعض الأخر إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمسة قوى هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا الاتحادية والصين.

[1] - ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 93.

وبغض النظر عما يمكن أن يوجّه من انتقادات أو ملاحظات إلى هذين الموقفين، يمكن أن نستخلص أن النظام الدولي العالمي الراهن يعد نظاما أحادي القطبية، غير أنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل إنه يخضع لهيمنة المنظومة الرأسمالية، التي تعبر عنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والباسفيك، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي فهي هيمنة " قطب – منظومة تحمل معها تعددية محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها احتمال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة "[1].

مهما كانت طبيعة النظام الدولي الحديث، فإن الأكيد أن سقوط الاتحاد السوفياتي لم يمثل سوى سقوط دولة عظمى فقط، بل انهيار دعوة إيديولوجيا أيضا هي الدعوة الاشتراكية، ما أدى إلى التشكيك في مدى صلاحيتها كركيزة للتنظيم الاجتماعي، وما ترتب عن ذلك من تهاوي الأنظمة ذات النزعة الشمولية التي تعظم من دور الدولة ومؤسساتها الرسمية باعتبارها في طليعة القوى الاجتماعية.

ساهم سقوط الاتحاد السوفياتي أيضا في سقوط الأنساق السياسية المغلقة والتي كانت تحتكر الحقيقة السياسية، وظهور أنساق سياسية مفتوحة، تتعدد فيها الأصوات، وتبرز المعارضة، وتتنافس الأحزاب والجماعات السياسية. لذلك اضطرت النظم الحاكمة التي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي وخصوصا منها دول العالم الثالث، التي قدر لها أن تستمر في السلطة إلى أن تغير في توجهاتها وسياساتها داخليا وخارجيا، بعدما فقدت الحليف الذي كانت تحتمي به، ووجدت نفسها بمفردها في مواجهة الانفراد الأمريكي أو الغربي بالهيمنة العالمية، فراحت تتسم بالمرونة تارة وبالمراوغة تارة أخرى، على أمل المواءمة بين توجهاتها الوطنية وما تفرضه ظروف الواقع الدولي الجديد من قيود وتحديات.

وأخيرا، فإن سقوط الاتحاد السوفياتي ساهم في اندماج أكثر للشعوب التي كانت تحت المظلة السوفياتية بالعالم، مما ساهم بشكل أو بآخر في ازدياد الترابط بين دول وشعوب العالم، هذا الترابط الذي تعبر عنه العولمة اليوم.

2- سيادة الليبرالية الجديدة "Neoliberal": لن يكون غريبا أيضا أن يوافق هذا التحول النظام – نقصد سقوط الاتحاد السوفياتي – في العلاقات الدولية تحولات هيكلية أخرى مثل سيادة الليبرالية الجديدة للعالم، حيث أصبح الفكر الليبيرالي من أبرز مظاهر العولمة، إذ أضحت الغلبة له في الدعوة إلى تعزيز الملكية الفردية وحرية السوق مع تحديد لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكان أول من قام بذلك المفكر البريطاني "آدم سميث" مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي.

ووجد هذا الاتجاه انتعاشا كبيرا إثر فوز المحافظين في الانتخابات لعام 1989 في بريطانيا، وقبلها في عام 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذ هؤلاء عقيدة اقتصادية مختلفة عن سابقاتها سميّت "الليبرالية الجديدة"، التي نادى بها مستشار ريغان الاقتصادي "ميلتون فريدمان" (Milton Friedman)، ومستشار تاتشر "فريدريش فون هايك" (Friedrich Von Hayek)، وكان هذان المنظران قد أوكلا إلى الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي، مؤكدين على أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع[2].

[1]- عاطف السيد، مرجع سابق، ص 32.

[2]- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، (بيروت: دار الفكر العربي، 2001)، ص 66.

وبناءً على هذا الاعتقاد، راحت الدولة الغربية ذات النزعة الليبرالية تبذل قصارى جهدها من أجل تحرير رأس المال من القيود، ولم تكتف بهذا فقط بل راحت تضغط على كل الشركاء الرافضين لتطبيق هذا النهج للأخذ بالتوجه الجديد مهددين إياهم بالعقوبات التجارية وبوسائل الضغط الأخرى، وتزامن ذلك مع زوال ضغط النموذج الاشتراكي إثر سقوط الاتحاد السوفياتي وتلاشي الكتلة الاشتراكية. وصار قانون العرض والطلب هو أفضل الأنظمة المتاحة، وتوسيع التجارة الحرة هدفا بحد ذاته لا يحتاج إلى تفسير، فالتحرير، الليبرالية والخوصصة دعامات ثلاثة لاستراتيجية أعلى من شأنها المشروع الليبيرالي الجديد[1]. لذلك لم يكن من الغريب أن تدعو الدول الكبرى والمنظمات الاقتصادية العالمية إلى تصفية القطاع الاقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعه للأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية وزيادة كفاءة التشغيل والادارة، من خلال ما عرف بسياسة "الخوصصة Privatization"[2].

وقد خلفت سياسيات الخوصصة وراءها آثارا اجتماعية سلبية، إذ فقد العديد من الموظفين والعمال وظائفهم وأعمالهم مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما ينبئ بحدوث مشكلات اجتماعية خطيرة كارتفاع معدلات الجريمة وانتشار ظاهرة الإدمان والتفاوت الكبير في مستويات المداخيل وفي أنماط المعيشة، وهي كلها نتائج من شأنها أن تهيئ لزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في كثير من الدول[3]. ومن هنا، كان من الطبيعي أن ترتبط العولمة بالخوصصة، أي نزع ملكية الدولة الوطنية ونقلها إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج، وهكذا تتحول الدولة إلى كيان لا يملك ولا يراقب ولا يواجه.

3- انتشار موجة التحول الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان "Democratization and human rights values": واكب الأخذ بالحرية الاقتصادية وبآليات السوق وتصفية القطاع العام والاتجاه نحو الخوصصة وتحرير التجارة على المستوى العالمي، سريان موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي من الناحية السياسية، ويعدّ هذا أمرا طبيعيا في ظل صعود نجم الليبيرالية التي تجعل من الحرية شعارا لها في جميع المجالات. ولم يعد التحول الديمقراطي نهجا اختياريا تنتقيه الدولة الوطنية طوعا من بدائل أخرى لمباشرة شؤون الحكم والإدارة، بل صار حتميا تاريخيا. فلقد داهمت موجة التحول بنية المجتمع الدولي المعاصر وعصفت بأعتى النظم الشمولية وهذا ما دفع (فرانسيس فوكو ياما) إلى إعلان مقولته الشهيرة: "إنّ الديمقراطية الليبيرالية تشكّل مطاف التطور الإيديولوجي للإنسانية والصيغة الأخيرة لنظام الحكم البشري المنشود، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ"[4].

وقد كان من شأن موجة التحول الديمقراطي أن بدأت الحكومات في الالتزام بالدستورية في ممارستها لمظاهر سلطتها، وفي رعاية وصون حقوق وحريات المحكومين، ذلك فضلا عن الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية بهدف إتاحة قدر أكثر من الحريات للجماهير والقوى غير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي.

لقد أصبحت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كذلك مطلبا عالميا* تركز عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، إذًا أصبحت المبدأ الأساسي الذي تستعمله الدول الكبرى في التأثير على دول العالم الثالث خاصة منها التي اتبعت نظام الحزب الواحد

[1] -GERARD LAFAY, et autres, Nation Et Mondialisation, (Paris: Economica , 1999), p.03.

[2] - جمال منصر، مرجع سابق، ص 57.

[3] – ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 52.

[4] – السيد زيات، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، عدد3، صيف 2001، ص101.

*– شهدت هذه الفترة أيضا اهتمام مقتبل النظير على مواضيع أخرى ذات أهمية في الساحة السياسية الدولية مثل: البيئة، التنمية، الطفولة، المرأة (الجندر)، الإرهاب، المخدرات الفقر...الخ. حيث كانت محل عديد التجاذبات بين الباحثين والمفكرين، وكذا محل اهتمام أيضا من عديد الفاعلين غير الرسمين في العلاقات الدولية.

أو النمط الاشتراكي في ما مضى، بل أصبحت حقوق الإنسان قيمة مرجعية لسلوكات الدول ومعايير للمساعدات ومنح القروض. في هذا الإطار أصبح النموذج الغربي الأمريكي النموذج العالمي، الذي يجب أن يقتدي به، أي عولمة النظام الأمريكي، على اعتبار أنه البديل الوحيد – حسب مروجيه – إذ لم يعد هناك أي نموذج آخر للتطور، وليس هناك أي منطق قادر على الصمود في وجه العولمة[1].

وعلى الرغم من زيادة تصعيد الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان على صعيد الخطاب السياسي، إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البراغماتية التي تتجلى صورها في المعايير المزدوجة المطبقة بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مختلف مصالحها الحيوية، وهكذا فإن القوة الوحيدة العظمى في العالم لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية، وما الاحتلال الأمريكي للعراق إلا خير دليل على هذه النقطة.

وفي موازاة ذلك تتعولم السياسة بتحررها من سيطرة الناخبين ومن سلطة الدول والحكام في آن واحد، فالقرارات لم تعد تصنعها اليوم المؤسسات الحكومية والهيئات التمثيلية أو الإجراءات الانتخابية من برلمانات واستفتاءات، وإنما أصبحت شأنا عالميا يتعلق بسلطات جديدة أصحابها يسيطرون على الأسواق المالية والشبكات الإعلامية[2]، ما يحوّل السياسة إلى سلطة ثالثة بعد سلطة كل من الاقتصاد والإعلام، وبذلك تصبح "كل السلطة للسوق" حسب "توماس فريدمان" (Thomas Friedman) ، وهذا نوع من "التوتاليتارية الجديدة" على حد وصف "إغناسيو رامونيه" (Ignacio Ramonet) في كتابه "الجغرافيا السياسية للفوضى"[3].

إذا وصل الأمر إلى هذا الحد، لم يعد التحول الديمقراطي الموعود ذو أهمية كبيرة سواءً بالنسبة للدول الوطنية ومؤسساتها أو حتى بالنسبة للشعوب والمجتمعات الباحثة عن الحرية، مادام منطق السوق هو الذي يفرض في زمن العولمة.

ثانيا /– التحول من الكونية إلى الإقليمية:

تشهد الساحة الدولية نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات سواءً في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي. حيث أن الإقليمية أو الجهوية تعبر عن وجود إرادة سياسية بين مجموعة من البلدان المتقاربة جغرافيا لإحداث علاقات ذات طابع خصوصي بينها اعتمادا على عنصر التقارب الجغرافي كأداة للتضامن المصلحي، وتتمثل هذه العلاقات في تكوين مناطق تبادل حر أو اتحادات جمركية أو الاكتفاء باتفاقات تفضيلية في المجال التجاري، أو الانتقال إلى مستوى متقدم من الاندماج الإقليمي عن طريق إقرار سياسات شمولية وقطاعية مشتركة4.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يمكن النظر إلى مفهوم الإقليمية على اعتباره أمراً مستحدثاً أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعولمة. فلقد برزت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل إعادة هيكلة التنظيم الدولي، ففي حين

---

[1] – عبد الكريم كبيش، "العولمة، الدولة ومفهوم السيادة"، (من أعمال الملتقى الدولي: "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص41.

[2] - علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000) ، 103.

[3] – توفيق المديني، التوتاليتارية الليبيرالية الجدية والحرب على الإرهاب "دراسة"، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص ص 09-10.

[4] – باسم علي خريسان، مرجع سابق، ص 79.

ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأداة دولية للإدارة شؤون العالم، ظهرت في المرحلة نفسها منظمات إقليمية (مثل جامعة الدول العربية، منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية، السوق الأوروبية المشتركة)، ولكن كان هناك اختلاف كبير في مفهوم الإقليمية السائد آنذاك، الذي غلبت عليه الدوافع السياسية والهواجس الأمنية، أو في درجات التكامل والتجانس التي تحققت في إطاره كل هذه التنظيمات الإقليمية التي اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد[1].

يتضح من خلال هذا أنّ فكرة الإقليمية شكلت إحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي قامت على أساس فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين، من خلال دوائر ارتباط توسعية تبدأ بمنطقة النفوذ المباشر، وتشمل الدوائر الجغرافية المتاخمة للعملاقين الأمريكي والسوفياتي، تليها منطقة المجال الحيوي التي تضم دول الاقتراب الجغرافي غير المتاخمة مباشرة، وأخيرا مناطق النفوذ التقليدي التي تضم دولا غير مجاورة لأي منها وتمثل أهمية استراتيجية بالغة لكليهما، وتخضع كليًا لنفوذه من خلال الانتماء الإيديولوجي بكافة صوره. وقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت دول العالم الثالث معلنة نهاية الاستعمار في صورته التقليدية، وبداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات إقليمية.

وفي معرض حديثنا عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء – بل وبينها أحيانا –، لابد أن نفرق بين أهداف التكتل لكل من المجموعتين:

فالدول المتقدمة تسعى في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءات "Efficiency Gains" الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابةً للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الآداء الاقتصادي بوجه عام، ويُكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويجعل من التكتل أمرا إيجابيا واختيارا مناسبا للمستقبل[2].

أما الدول المتخلفة فأهدافها من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي أهداف هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير"Ale of Economies" نظرا لاتساع السوق وتنوع الاقتصاديات التي يحققها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.

الاتجاه نحو الإقليمية أطلقته المجموعة الأوروبية التي توصلت لعقد "معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty" لخلق الاتحاد الأوروبي، وتوحيد اللوائح والأسواق وصهر العملات الأوروبية في عملة واحدة "الأورو EURO"، العمل على توسيع الاتحاد الأوروبي بضم دول جديدة من الدول الإسكندنافية أو من شرق أو وسط أوروبا، والعمل تدريجيا على إحياء فكرة "غورباتشوف" (Mikhaïl Gorbatchev) للبيت الأوروبي "European Home"، ولكن برؤية غربية خالصة يكون محورها الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1] – أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001)، ص52.

[2] – سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2001)، ص ص163- 164.

[3] – أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص51.

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض مظاهر السيادة لصالح الكيان الإقليمي الاقتصادي، وربما لاحقا الوحدة السياسة من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة، وهذا النموذج الاندماجي لم يكن لينجح لولا اقتناع الدول الأوروبية بأن الوقت قد حان للتخلي التدريجي عن السيادة وإسقاط الحدود التقليدية الفاصلة بينهم، علمًا أن أوروبا هي التي روجت لفكرة السيادة وفكرة ترسيخ وتحديد الحدود الجغرافية بين الدول. لقد اخترعت أوروبا في السابق فكرة الدولة الوطنية والمواطنة، وهي التي صدّرت للعالم الأفكار الرأسمالية والاشتراكية والليبيرالية، وأوروبا نفسها هي التي تصدّر اليوم للعالم فكرة الاندماج الاقتصادي والسوق المشتركة والتكتلات التجارية، وهي أيضا التي تصدر فكرة التخلي عن السيادة الوطنية[1]. هذا النموذج الأوروبي لن يكون النموذج الوحيد، فقد شهدنا ميلاد منظمة التجارة الحرة بكندا والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989، ثم توسيع نطاقها من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية التي ضمت المكسيك عام 1994. وشجّع تحول الولايات المتحدة نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم، لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية. وهو ما أسفر مثلا عن تحول الآسيان (ASIAN) من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان. وبلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية 100 تجمعا، منها 29 ظهرت منذ عام 1992 فقط، أغلبها تجمعات مصغرة كتجمع البلطيق الذي يضم دول البلطيق الثلاثة: ليتوانيا، لاتفيا وإستونيا المنسحبة من الإمبراطورية السوفياتية[2].

والواضح أنّ الإقليمية تؤدي دورا وظيفيا كوسيلة لحماية الدولة الوطنية، وفي الوقت نفسه هي وسيلة لدفع العولمة إلى الأمام، لذلك ليس غريبا أن نلحظ أن بعض قيم وعمليات العولمة هي مجرد امتداد لقيم وعمليات الإقليمية خاصة الشمالية منها.

ثالثا /– بروز المجتمع المدني العالمي:

تنفتح في عالم اليوم مع ثورة المعلومات إمكانات هائلة أمام الإنسان، تتجسد في قدراته الخارقة على الفعل والتأثير، وأصبح بذلك الإنسان التواصلي الذي تتيح له الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات. كلّ هذا جعل الإنسان يشعر بوحدة مصيره وارتباطه العفوي بالآخرين ممن يعيشون معهم على نفس الكوكب، فلم يعد يسمح لأحد بالعبث بمصير العالم، الذي أصبحت مسؤولية الحفاظ عليه جماعية يتحمل الجميع تبعاتها.

ونتيجة لذلك، سجل النمو الملحوظ والتفعيل الواسع لما سُمي بالمجتمع المدني، الذي يشير إلى ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها جمعيات العمل التطوعي بهدف التأثير في السياسات والأنماط والهياكل الاجتماعية، ويشير كذلك إلى: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في الاستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي

[1] – عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، جريدة صوت الأحرار، الجزائر، عدد 650، 18 أفريل 2000، ص10.

[2] - بيترا داركر، مرجع سابق، ص ص 257-258.

وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[1] . ولم يقف الأمر عند حدّ تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فقط، وإنما تعدى ذلك إلى الحديث في الآونة الأخيرة عما سمي بـ :" المجتمع المدني العالمي Global Civil Society" الذي تتسم منظماته بعدت سمات منها:

– أنها تعنى بالشؤون عبر الوطنية.

– أنها تدير أنشطتها من خلال شبكات اتصال عبر وطنية، كالبريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الدولية الحديثة.

– أن بنيانها التنظيمي يتعدى الحدود الوطنية، وكيانها العضوي يمتد ليشمل مواطنين من عدة دول.

– أن نشاطها يقوم على أساس التضامن عبر الوطن بين فئات معينة تجمعها مصالح مشتركة، أو انتماءات واحدة.

إنّ العمل الدؤوب للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي جعل البعض يتحدث عن مجتمع عالمي يتشكل فوق المجتمعات المحلية ويتعدى الأطر الوطنية، هو المجتمع الإنساني الذي يتكون لا على أساس الروابط القديمة أو اللغة أو العقيدة، بل على أساس الرابطة الجديدة الناشئة عن الاشتراك في الشبكات الإلكترونية[2]. وهذا المجتمع الناشئ يدافع عما تتطلبه العدالة والمصلحة العامة الكونية، كالسلام والوقاية من الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، والتوظيف الكامل في إطار هيكل أجور عادل، وسياسات التنمية المستديمة كونيا داخل حدود إيكولوجية بعينها، وفرص متكافئة للدول ذات الموارد الطبيعية المختلفة التي تعيش مراحل متباينة من التطور الاقتصادي [3] .

لقد أصبح المجتمع العالمي اليوم أكثر وضوحا، ومهّد بذلك لإمكانية بروز المواطنة العالمية والهوية الإنسانية التي بدأت تنافس وربما تحلّ تدريجيا محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة.

إن بروز الانتماء العالمي والولاء الإنساني والوعي الكوني من أهم عوامل العولمة، ومن أكثر أبعادها عمقا على المدى البعيد، فالعولمة تتضمن تحولا في تركيز ووعي واهتمام الفرد من المجال الوطني إلى المجال الإنساني. هذا الارتقاء في الوعي هو في قلب حركة العولمة التي تتضمن زيادة الوعي بوحدة البشرية التي ستعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة، وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الإنجازات والأزمات، وعالمية الطموحات والتطلعات، وعالمية البقاء والفناء[4].

لكن، من المهم القول أنّ بروز المواطنة العالمية لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للأسرة والجماعة أو الأمة، بل إن التواصل مع القضايا العالمية كقضية البيئة وحقوق الإنسان والانفجار السكاني والفقر وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو تجاهل الهموم الحياتية اليومية والمحلية التي ستظل ملحة كما كانت في كل العصور السابقة لعصر العولمة، ستبقى الهوية الوطنية –على ما يبدو– قائمة، بل إنها ستتعزز، لكن ستنمو بجانبها الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية.

---

[1] - عبد الله أبو هيف، "الحرية والمجتمع المدني والعولمة"، [تاريخ دخول الموقع: 2017/01/31]، http://www.awu-dam.org/politic/16/fkr16-002.htm

[2] - علي حرب، مرجع سابق، ص 104.

[3] – بنجامين باربر، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، (المجلس الأعلى للثقافة، د.ت)، ص 268.

[4] – عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، مجلة المستقبل العربي، عدد278، أفريل2002، ص32 .

ولا شك أنّ بروز المجتمع المدني العالمي وبداية تشكل المواطنة العالمية سيضعف من تحكم الدولة التقليدي، وسيساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا البيئية الاجتماعية والإنسانية المزمنة التي تواجه البشرية حاليا، بفضل قدرة المنظمات غير الحكومية على تعبئة الرأي العام العالمي حول مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية – سواءً من حيث أسبابها أو من حيث تأثيراتها أو من حيث سبل التصدي لها–، ومن أبرز هذه القضايا: حقوق الإنسان، مشكلات انتشار الأمراض والأوبئة، مشكلات الفقر والجوع والتخلف، المشكلات البيئية كالجفاف والتصحر وتلوث البيئة والاحتباس الحراري...إلخ.

ومن هذا المنطلق فقد نشطت عدة هيئات واتحادات ومنظمات دولية غير حكومية لها فروع وأعضاء وتمارس أنشطتها عبر مختلف دول العالم، وتكفي الإشارة في هذا الصدد على سبيل المثال إلى الجهود التي تبذلها كل من "منظمة العفو الدولية International Amnesty" في مجال عولمة الاهتمام بحقوق الإنسان، منظمة "أخوات حول العالم"، "الحركة الدولية لصحة المرأة" في مجال المدافعة عن حقوق المرأة والطفل، "منظمة أطباء بلا حدود التي تعنى بالشؤون الصحية و"جماعة السلام الأخضر Peace Green" في مجال الحفاظ على البيئة ومناهضة التسلح النووي.

رابعا /– التحول من المنظور الإيديولوجي إلى المنظور الحضاري:

ومن دون الدخول في النقاشات الأكاديمية والتنظيرية، خصوصا تلك التي أفرزتها أطروحة "هنتنغتون" حول "صراع الحضارات"، والتي طرحت بدايةً في شكل مقال بعنوان: "صدام الحضارات The Clash of Civilizations"، نشره في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية بصيف 1993، وهي المجلة المعروفة بقربها من مراكز صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، فرؤيتنا تدخل في إطار المناخ العالم للعلاقات الدولية، حيث أن نهاية الصراع الإيديولوجي أعطت الانطباع بأن هناك مناخا جديدا وحقلا جديدا للتنافس الدولي، ونموذجا جديدا للعلاقات الدولية[2]. بحيث أدت أزمة الخليج الثانية إلى احتدام الإدراك داخل مجتمعات الشمال، باحتمال انفجار وشيك لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية، إنّ التهديد بالانفجار في العالم العربي والإسلامي خصوصا، ليس تهديدا بالمعنى العادي، وإنما تهديدا لذات أصول ومرتكزات الحضارة الغربية، وأسلوب الحياة الغربية، وذلك بالتركيز على ما يسمى "بالإرهاب الإسلامي" المنتظر كرد فعل للتدخل[3].

فضلا عن تبنّي العرب والمسلمين بصفة عامة لنظرة قيمية دينية يبرزها الإعلام الأمريكي والغربي للنظام الدولي، كخطر شديد محتمل يهدد أصول الحضارة الغربية باعتبارهم وحدهم أثبتوا قدرتهم على نقل جانب من هذه الصراعات والأزمات داخل المجتمعات الغربية مباشرة، لذلك عمدت القوى الكبرى في الشمال إلى صياغة استراتيجية بما يتفق ورؤية الإسلام السياسي، الإرهاب الدولي، كتهديد

[1] -Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs ,Vol.72 ,No.3, Summer 1993, pp.22-43

[2] - Francis Fukuyama, The End Of History and the Last Man, Printing number 10, (New York: The Free Press, 1992), pp.280-300, & 338-339.

[3] – دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، (من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)، ص 67.

داهم سواءً للأمن أو للحضارة بالمعنى الواسع[1]. وهو ما يذهب إليه هنتغتون -فحسب رأيه- ستكون الحضارة الغربية مهددة في السنوات القادمة من قبل الحضارات الشرقية، وحضارات الشرق الأقصى، وهو بذلك يحاول بوضوح أمننة الإسلام وشرق آسيا واعتبارهم كمنافسين[2]، وذلك بتوظيف مسألة الهوية/الحضارة والتأكيد على أن الخطر المستقبلي سيكون القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، وبين المسيحية والإسلام[3].

وحسب "هنتنغتون" فإن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة تحول إلى نظام جديد يتشكل من 08 حضارات، هي: 1- الحضارة الغربية، 2- اليابانية، 3- الكونفوشيوسية، 4- الهندية، 5- الإسلامية، 6- السلافية، 7-الأرثوذكسية، 8- أمريكا اللاتينية، ويمكن أن تكون الحضارة الإفريقية، فهذه الحضارات هي التي تشكل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، ومن الطبيعي أن تتصارع من أجل البقاء، التأثير، وكذا من أجل الهيمنة. فحقيقةً أنّ الغرب هو الآن في القمة وهو الأقوى، إلا أنّ هناك حضارات أخرى تحاول تنمية وتطوير اقتصادياتها وقوتها العسكرية وطاقاتها الثقافية من أجل منافسته[4].

4. خاتمة:

إن الطرح الذي يقول بتآكل السيادة وانحسارها يركز على الجانب المحلي للسيادة ويتجاهل الجانب الدولي لها، والملاحظ أن اعتماد المقاربة التي تظهر التمايز بين المحلي والدولي وتداخلهما أمر ضروري للحصول على تصور دقيق للسيادة ومدى تأثرها بالعولمة واتجاهاتها المختلفة، ومن ثمة لإظهار أهميتها بوصفها مؤسسة دولية تشكل البنية العميقة لمنظومة الدول المعاصرة.

وفقا لذلك، فإن مفهوم السيادة يحتوي على جانب أعمق وأهم وعلى مجال يعمل فيه المفهوم بشكل مختلف، وهو الجانب التشكيلي للسيادة بوصفها مؤسسة دولية تحتوي على مجموعة من القيم والمعايير والمبادىء التي تؤثر في سلوك الدول بشكل ذاتي/تبادلي، وكذلك تؤثر في البنية العميقة للمنظومة الدولية المعاصرة وبالقدر الذي تتشكل فيه هذه الدول.

يتأتى ذلك من خلال التركيز على الجانب الدولي-التشكيلي لمفهوم السيادة بدلا من أخذه على أنه يعني فقط سلطة الدولة الحصرية والمطلقة على إقليمها (الجانب المحلي)، فالعلاقات بين الدول تؤدي دورا مهما في تشكيل الدولة السيادية ذاتها كما الدور الذي تقوم به العلاقات بين الدولة والمجتمع في تشكيل كل منهما.

لقد أصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخلية، كما تراجعت أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين. ومن جهة أخرى، فإن السياسة الخارجية كممارسة لم تصل إلى النهاية مع العولمة، بل أصبحت أكثر تعقيدا.

---

1 - محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد الاسلامي"، "ندوة لغزو العراقي للكويت: المقدمات الواقع وردود الأفعال والتداعيات"، عالم المعرفة، العدد 195، ص 643.

2- Barry Buzan, " The War on Terrorism: as the new macro-Securitization?", Oslo Worshop, 2-4 February 2006, p.6.

3 - مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص30-31.

4 - دعاس عميور صالح، مرجع سابق، ص 67.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب

1. أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001).
2. باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، (بيروت: دار الفكر العربي، 2001).
3. بنجامين باربر، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، (المجلس الأعلى للثقافة، د.ت)
4. بيتر دراكر، مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجمة: صلاح بن معاذ معيوف، (الرياض، معهد الادارة العامة،2001)
5. بيرتران بادي، عالم بلا سيادة: الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة : لطيف فرج، القاهرة، مكتبة الشروق، 2001)
6. توفيق المديني، التوتاليتارية الليبيرالية الجدية والحرب على الإرهاب "دراسة"، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003).
7. دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة: سليم الصويص، ومراجعة سليم بسيوس، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981).
8. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2001).
9. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، (الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 2001).
10. علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000).
11. محمد السيد سعيد، "النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد الاسلامي"، "ندوة لغزو العراقي للكويت: المقدمات الواقع وردود الأفعال والتداعيات".
12. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
13. ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة و الأبعاد، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003).

المجالات العلمية المحكمة

1. حسن محمد سلامة، "الدولة القومية في الخبرة الغربية: النشأة والتطور"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 03، صيف 2001.
2. دانيال دريزنر، "يا عولميي العالم ...إتحدوا"، ترجمة: عبد السلام رضوان، مجلة الثقافة العالمية، العدد 85، نوفمبر 1997.
3. رابح مرابط، "الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة، العدد 01 ، سنة 2009.
4. السيد زيات، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، عدد3، صيف 2001.
5. عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، جانفي 2002.
6. عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، مجلة المستقبل العربي، عدد278، أفريل2002.

الاعمال العلمية غير المنشورة:

1. جمال منصر، "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة"، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الموسم الجامعي 2010- 2011).

2. دعاس عمیور صالح، "التحولات الأمنیة الجدیدة وتأثیرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، (من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطینة، منشورات كلیة الحقوق والعلوم السیاسیة، 2008).

3. عبد الكریم كیبش، "العولمة، الدولة ومفهوم السیادة"، (من أعمال الملتقى الدولي: "الدولة الوطنیة والتحولات الدولیة الراهنة"، جامعة الجزائر، منشورات كلیة العلوم السیاسیة والإعلام، 2004).

4. مازن غرایبة، "العولمة وسیادة الدولة الوطنیة"، (ورقة بحثیة مقدمة في الملتقى الدولي بعنوان: الدولة الوطنیة والتحولات الدولیة الراهنة، جامعة الجزائر، منشورات كلیة العلوم السیاسیة والاعلام، 2004).

مقالات على الانترنیت

1. عبد الله أبو هیف، "الحریة والمجتمع المدني والعولمة"، [تاریخ دخول الموقع: 2017/01/31]،
http://www.awu-dam.org/politic/16/fkr16-002.htm

2. حسن خنیفي، "الثقافة العربیة بین العولمة والخصوصیة : الإشكال النظري"، [تاریخ دخول الموقع: 2017/01/29
http://www.awu-dam.org/politic/05-04/lkr4-5-016.htm

3. مقتدر خان، "**التحولات العالمیة: من الجغرافیا السیاسیة إلى سیاسة الهویات**"، [تاریخ دخول الموقع: 2017/01/27]
http://www.islamonline.net/iol-arabic//**dowalia**/qpolitice-April-2000/qpoliicl4.asp

مراجع باللغة الاجنبیة

1. Barry Buzan, " The War on Terrorism: as the new macro-Securitization?", Oslo Worshop, 2-4 February 2006.
2. Bhikhu Parekh**, "Political theory and the multicultural society, Radical Philosophy"**, no. 95, May-June 1999.
3. Elie Cohen, La Tentation hexagonale : la souveraineté à l'épreuve de la Mondialisation. (Paris: FAYARD, 1996).
4. Francis Fukuyama, The End Of History and the Last Man, Printing number 10, (New York: The Free Press, 1992).
5. GERARD LAFAY, et autres, Nation Et Mondialisation, (Paris: Economica , 1999).
6. Jean Pierre Warnier, **La mondialisation de la culture**, (Alger: édition CASBAH, 1999).
7. Jean-marie Guehenno, La fin de la démocratie, (Paris: Edit Flammarion,1999).
8. Jurgen Habermas, Après l'Etat-nation, Une nouvelle constellation politique, Trad, Rainer Rochlitz. (Paris: Edite Fayard, 2000).
9. Jürgen Habermas, **Apres l'Etat-nation. Une nouvelle constellation politique**, Trad, Rainer Rochlitz, (Paris: Edit Fayard.**2000).**
10. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs ,Vol.72 ,No.3, Summer 1993.